الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر 2019-2023

مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص إدارة محلية

إعداد الطالبين:

- جعيجع جميل.
- قطوش عدنان.

إشراف الأستاذ:

- د/ فلاك نور الدين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بوعيسي حسام الدين	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
فلاك نورالدين	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومناقشا
محمد بلعسل	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): طلوش عدنان الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201187393 والصادرة بتاريخ 2017/03/06
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: الحجم الدين وتفعيل الديمقراطية التشاركية
من 2019 إلى 2023.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/06/01.

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): جعبوب جميل الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 302894 والصادرة بتاريخ 2015/01/13 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... الحقوق ..... قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين 2019 و 2023.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/04

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي

والذي رزقنا بالصحة والعافية والعزيمة

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف "فلاك

نور الدين" على ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة

ساهمت في إثراء موضوع دراستنا من جوانبها المختلفة

وتقديمه بالصورة المطلوبة فجزاه الله خيرا ورفعه لأعلى

مراتبه دينا وخلقا وعلما وأدامه ذخرا للآمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة

المناقشة لما سيبذلونه من جهد في تقييم هذا العمل.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من مد يد العون في

سبيل انجاز هذه المذكرة بشكلها النهائي.

.

إهداء

إلى والدي الكريمين أمدهما الله بوافر الصحة والعافية وأطال
الله في عمرهما
وإلى كل عائلتي سندي
الى اخي
وإلى كل من وقف بجانبي، وكان في عونا ولو بالدعاء عملي
مهدى لكم جميعا

جعيجع جميل

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن، ومنحتني القوة أمي الغالية حفظها الله.

الى والدي الذي أورثني حب العلو والعمل

أمدهما الله بوافر الصحة والعافية وأطال الله في عمرهما

الى من كاتفتني و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية الى رفيقة دربي , زوجتي الغالية

الى مسك الجنة ابنتي نور حياتي

الى جميع إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي كل باسمه

إلى أساتذتي الكرام.

وإلى كل من وقف بجانبي من اصدقاء و زملاء، وكان لي عونا ولو بالدعاء

الى ارواح شهداء فلسطين الى غزة العزة

عملي مهدى لكم جميعا

قطوش عدنان

مقدمة

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، خاصة في الفترة من 2019 إلى 2023، والتي تميزت بحراك شعبي واسع النطاق. في هذا السياق، برز دور المجتمع المدني كعامل حاسم في تشكيل مستقبل الديمقراطية في البلاد. مع تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، أُضيفت آليات جديدة لتعزيز المشاركة الشعبية والشبابية في العملية الديمقراطية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المجتمع المدني وأثره على الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال هذه الفترة الحرجة، مسلطةً الضوء على التحديات والفرص التي برزت خلالها.

1. أهمية الموضوع

تبرز أهمية الدراسة من خلال تقديم فهم شامل للتحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر بين 2019 و2023، مع التركيز على دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

وتسلط الدراسة الضوء على كيفية مساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الجديدة مثل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، في تعزيز المشاركة الشعبية والشبابية في العملية الديمقراطية. كما تسعى الدراسة إلى توفير توصيات مبنية على تحليل علمي يمكن أن تساعد في توجيه السياسات العامة لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز دور المجتمع المدني في المستقبل.

2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى فهم الأدوار المختلفة التي لعبها المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2023، إضافة الى دراسة مدى تأثير أنشطة المجتمع المدني على عملية صنع القرار السياسي في البلاد، كما سيتم تقييم فعالية الأساليب والممارسات الديمقراطية التشاورية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة، والتعرف على دور المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، ودراسة تأثير هذه المؤسسات الجديدة في تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشباب في العملية الديمقراطية.

3. مبررات اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2023 وتغيرات جذرية أثرت على البنية السياسية والاجتماعية، مما يستدعي الدراسة والتحليل لفهم ديناميكيات هذه التغيرات، كما أن الدور المتزايد للمجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية، مما يستدعي دراسة تأثيره وتوثيق أنشطته، الذي صاحبه قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول هذه الفترة الحرجة من منظور المجتمع المدني، مما يضفي على هذه الدراسة قيمة إضافية في المجال الأكاديمي.

إضافة الى الاهتمام الشخصي بدراسة وتحليل دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وتطويرها، وإثراء المجال الأكاديمي بدراسة تسلط الضوء على هذه الفترة المهمة وتساهم في تطوير البحث العلمي، والأمل في أن تسهم نتائج الدراسة في صياغة سياسات أكثر فاعلية تدعم دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

4. صعوبات الدراسة

وفي إطار دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات منها الحصول على بيانات دقيقة وشاملة عن أنشطة المجتمع المدني خلال الفترة المدروسة نظراً لعدم توفر مصادر موثوقة وكافية، والتغيرات السياسية السريعة والمستمرة التي قد تؤثر على إمكانية التحليل المستقر والمتوازن، والقيود الأمنية والضغوط السياسية التي قد تواجه الباحثين عند جمع البيانات الميدانية أو إجراء مقابلات مع ناشطين وممثلين عن المجتمع المدني.

5. إشكالية الدراسة

من خلال ما تم عرضه، سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

الى أي مدى ساهم المجتمع المدني من خلال الادوار الجديدة في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)؟

6. الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول طرح الفرضيات التالية:

أ. يعتبر المجتمع المدني شريك رئيسي في عملية الديمقراطية التشاركية

ب. الديمقراطية التشاركية تؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي

ت. فعالية منظمات المجتمع المدني تضمن نجاح و تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر

7. الاطار المنهجي للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين أساسيين: المنهج التحليلي والمنهج الوصفي. يتمثل المنهج التحليلي في دراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المجتمع المدني وتأثيره على الديمقراطية التشاركية في الجزائر، بما في ذلك تحليل الوثائق الرسمية والتقارير والإحصاءات. أما المنهج الوصفي، فيركز على وصف الظواهر والأحداث كما هي في الواقع من خلال الملاحظة الميدانية وإجراء المقابلات مع الناشطين والمسؤولين وأعضاء المؤسسات مثل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، إضافةً إلى دراسة حالات محددة من الأنشطة المدنية. يهدف هذا الجمع بين المنهجين إلى تقديم صورة شاملة ومعمقة لدور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

8. خطة الدراسة

تتألف الخطة من فصلين رئيسيين، يتم في كل منهما تحليل مختلف الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية .يبدأ الفصل الأول بإطار مفاهيمي يشمل تمهيدًا وثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني، حيث يتم تحليل نشأته وتعريفه (المطلب الأول)، وعناصر تكوينه (المطلب الثاني)، وخصائصه ووظائفه (المطلب الثالث)، أما المبحث الثاني، فيركز على الديمقراطية التشاركية، من خلال استعراض نشأتها (المطلب الأول)، وتعريفها وأهميتها وأهدافها (المطلب الثاني)، وخصائصها وركائزها (المطلب الثالث).

الفصل الثاني يتناول التطبيق العملي للديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة المحددة، يبدأ الفصل بتمهيد ويليه مبحثان، يتناول المبحث الأول واقع

الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر بين عامي 2019 و2023، من خلال تحليل واقع الديمقراطية التشاركية (المطلب الأول) وواقع المجتمع المدني بعد حراك 22 فيفري (المطلب الثاني)، بينما يركز المبحث الثاني على المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يستعرض دور المجتمع المدني في تعميق ممارسة الديمقراطية في الجزائر (المطلب الأول)، وتفاصيل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب (المطلب الثاني)، والتحديات التي تواجه المجتمع المدني في سبيل تكريس الديمقراطية التشاركية (المطلب الثالث).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

تمهيد:

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم وافكارهم، وقد نشأ وتطور بفضل تراكم اسهامات الفلاسفة والمفكرين، حيث نُظر للمجتمع المدني بكثير من التفاؤل على أنه جزء أساسي لتحقيق الحوكمة المحلية، والتي بدورها تعددت فيها التعاريف باختلاف الميدان الذي أوردت فيه خاصة وأن هذا المفهوم ذو أبعاد اقتصادية وسياسية.

كما تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم الإصلاحات التي قامت بها الدول التي تسعى فيها مختلف الأنظمة السياسية إلى تحقيق الديمقراطية، لذلك توجهت هذه الأنظمة السياسية إلى ما يعرف بالإصلاحات السياسية التي تحاول من خلالها إدماج حكمها مع المستجدات الداخلية والخارجية للدولة لتحقيق أكبر قدر من مشاركة المواطنين في تطبيق السياسات العامة، مشاركتهم في صناعة القرارات، لم تأتي الديمقراطية التشاركية لتتجاوز الديمقراطية التمثيلية إنما جاءت لتكملها وتغطي على تعثراتها، جوهر هذه الآلية هو إشراك المواطنين بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات في جميع الميادين، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إلى التطرق الى الاطار المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المجتمع المدني.

الفرع الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني.

1. تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه **أرسطو** باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

ولقد ظهر مصطلح المجتمع المدني وتطور في الفكر الغربي، وكان طوماس الاكويني في تعليقه في كتاب السياسة **لأرسطو** يدافع عن المكون الاجتماعي للتجمع السياسي معتبرا المدينة مجالا للتواصل ، وأن الانسان حيوان سياسي وأهلي بطبيعته ، أي أنه اجتماعي وهي المعاني التي تشكل منها مفهوم (Political Communication)، وعندما ترجم Lenardo Bruni كتاب **أرسطو** المذكور في القرن ال15، بدأ انتشار مفهوم civil Societiesوالانتقال من مفهوم Communication الى مفهوم Societies، لما يمثله من إشارة واضحة لانبثاق النزعة الإنسانية المدنية التي شهدتها مدن إيطاليا. [1]

كما ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي مع تطور نظرية العقد الاجتماعي التي وضع أسسها الأولى المفكر **توماس هوبز Thomas Hobbes** الذي يقصد بالمجتمع المدني المجتمع السياسي، وهو بالتالي أصل الدولة ومن إحدى خلاصات **هوبز** تركت بصمة في تاريخ تطور المفهوم هي اعتباره أن المجتمع (بوصفه مجموعة من الأفراد) لا يتحقق الا عبر المجتمع السياسي التعاقدي، وبالتالي عبر المجتمع المدني.

([1]) محمد، القطاطشة، الدور الرقابي لتنظيمات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 18

ومنه نستنتج أن **توماس هوبز** الفيلسوف الإنجليزي لم يميز بين المجتمع المدني وبين الدولة، أي أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع القائم على تنظيم سياسي محكم عن طريق السلطة السياسية التي تقوم على أساس تنازل الفرد عن كل شيء للسلطة الحاكمة مقابل أن توفر له الأمن والحماية.

أما **جون لوك** John Locke فإنه يرى أن المجتمع المدني على أنه مجتمع الملكية الخاصة ولكن ليس على أساس المفاهيم الغابوية والمصلحة بل على أساس أخلاقيات الليبرالية المستمدة من نظرية الحق الطبيعي، في حين اعتبر **جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau** المجتمع المدني بأنه المجتمع المنظم سياسيا مع ضمان سيادة الشعب المطلقة، التي تستند الى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع، أما الحكومة فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب ، وقد أدخل روسو مبدأ المساواة في مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزءا لا يتجزأ منه [1].

ومنه نستنتج أن **توماس هوبز** لم يضع حدودا فاصلة بين المجتمع المدني وبين الدولة، وذلك من خلال وجهة نظر **هوبز** الذي يجعل الدولة تتحكم في كل شيء، بما فيها المجتمع المدني، أما **جون لوك** فإنه يرى أن هناك حدودا فاصلة بين المجتمع المدني وبين الدولة، لكن دون أن يقضي ذلك على الروابط الوثيقة بينهما، أما بالنسبة لجون جاك روسو فقد جعل المجتمع المدني المنطقة الوسطى بين السلطة السياسية في الدولة وبين المجتمع العام، أي تقوم على مبدأ المساواة والديمقراطية.

أما المجتمع المدني عند **فريديريك هيجل** فيمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة، ومع هذا فإن هيجل لم يجعل المجتمع المدني شرطا للحرية إطارا طبيعيا لها، وهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة،

([1]) نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010 ، ص 26

ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة والأنانية، وعلى هذا فهو حاجة مستمرة الى المراقبة من طرف الدولة. [1]

في حين نظر **كارل ماركس Karl Marx** إلى أن المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية، بما فيها من دولة ونظم، حضارة ومعتقدات، ومن جهة أخرى أن المجتمع المدني عنده مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة. [2]

أما **أنطونيو غرامشي Antonio Gramchi** يرى أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي.

بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني عند ماركس يتطابق مع البنية التحتية، فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية الى البنية الفوقية، يؤدي حتما الى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثم العلاقات المتبادلة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، فالبنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية. [3]

يعتبر **آدم سميث Adam Smith** المجتمع المدني الحيز الذي يتم فيه نسج العلاقة المتبادلة بين الأفراد ، وأن هذا الحيز ليس محايدا أخلاقيا أو ناجما عن تلقائية أو صدفة التقاء الأعمال الفردية بل هو حيز أخلاقي مبني على الاعتراف المتبادل ، وإلى جانب الحيز الخاص هناك الحيز العام، وأدم سميث يوسع حدود الحيز الخاص عندما يتحدث عن يد السوق الخفية في سياق معارضته لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد ، لأنه يعتقد ان الانطلاق من المنفعة الفردية لكل فاعل فرد ينظم المصلحة العامة في النهاية، ولذلك يقترح

([1]) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص 21-22

([2]) أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع ، ص 22

([3]) أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع ، ص 23

سميث العديد من المؤسسات الاجتماعية التي من شأنها تحويل أو ترجمة المصلحة الذاتية الفردية الى حيز عام. [1]

ومن هنا نستنتج أن المجتمع المدني عند **آدم سميث** هو المجتمع الارستقراطي المؤسس على طابع قيمي، والتنظيمات الخاصة التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة في كيان المجتمع المدني شريطة أن تكون هذه التنظيمات قائمة على مجموعة من القيم النبيلة.

في حين اعتبر **ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocquvile** المجتمع المدني بأنه سلسلة من الجمعيات والنوادي التي ينضم اليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، وهو ما يبرز أهمية المدينة وأهمية المواطنة، كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفقات الأخلاقية. [2]

ومن هنا نستنتج أن **دي توكفيل** يركز على الدور الاجتماعي للمجتمع المدني، فعنده المجتمع المدني قائم على المنظمات المدنية النشطة، وعملها في إطار الدولة، وعليه فإن الدلالات الجديدة التي طرحتها المفاهيم الأخيرة تضع كل الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الخاصة التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة في كيان المجتمع المدني، شريطة أن تكون قائمة على مجموعة من القيم النبيلة، هي بالأساس تلبي حاجات إنسانية خيرية.

2. تطور مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي.

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم التي حاول الفكر العربي نقلها وتبنيها في الثقافة العربية، ويشير البعض الى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي، ورغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومنذ ظهور المفهوم في الفكر العربي شهد سلسلة من التغييرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، واختلاف

([1]) نادية بونوة، نفس المرجع السابق، ص 23

([2]) محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 10 -11

المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخرى، وقد انتقل هذا المفهوم الى الثقافة العربية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية.

دخل المجتمع المدني إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة (وخلق ثنائية المجتمع والدولة وعلاقة تنافر واستبعاد بينها)، وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمواطنة، ولإرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية.

فإعادة تنظيم الدولة على أساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وتشريع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على أساس دستور يضمن الحريات المدنية أمور ضرورية لترسيخ المواطنة بما فيها من حقوق وواجبات، كما أن توسيع دور المجتمع المدني بما يحتويه من أحزاب ونقابات وحركات اجتماعية تستند لحرية المواطن في التنظيم والدفاع عن مصالح ورؤى وانتماءات، هو المدخل لتكريس الديمقراطية كتجسيد لتعددية المصالح والرؤى في المجتمع وحق الأحزاب والقوى المختلفة في التنافس السلمي على السلطة ومن أجل التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.[1]

وعلى الرغم من الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، إلا أن الجذور التاريخية للمجتمع المدني قد ظهرت في تلك الفترة، فبعض المؤسسات المدنية وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939)، وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية، وفي ظل حكم الاستعمار لعب عدد من هذه التنظيمات دورا سياسيا هاما من أجل تحرير بلادها.

([1]) جميل هلال ، حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني، مؤسّسة هينرخ بل ، بيروت 2004/10/01 www.bakranqara.com/?p=430

وبعد سنوات قليلة من الاستقلال، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية انتهت بإنهاء التجارب اللبرالية القصيرة التي مرت بها مجتمعاتهم، وصار حكم الحزب الواحد هو النمط السائد، وأضفت هذه الأحزاب على نفسها صفة الشعبوية بتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا ومنحت الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة" عقد اجتماعي" صريح أو ضمني تتعهد الدولة بمقتضاه أن تقوم بالتنمية وضمان العدالة الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى كالوحدة العربية وتحرير فلسطين، وفي المقابل تمتنع الشعوب عن المطالبة بالمشاركة السياسية اللبرالية.[1]

وفي فترة السبعينات عرف الدور التوسعي للدولة تراجعا كبيرا، بفعل الأحداث الاجتماعية والسياسية التي حصلت على جميع المستويات داخليا وإقليميا ودوليا، مما اجبر الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى انسحاب الدولة من بعض المجالات إلى بروز تنظيمات ، مثل الحركات الإسلامية في مصر والجزائر أو الحركات الانفصالية في السودان والصومال والعراق، إلا أن ذلك لم يمنع بروز منظمات اجتماعية أخرى مثل منظمات حقوق الإنسان، فقد تطورت عدد المنظمات التطوعية خلال السبعينات والثمانينات بشكل هائل حيث كانت تقارب 20 ألف منظمة في كل أقطار العالم العربي في فترة الستينات، ليصل عددها إلى 70 ألف في أواخر الثمانينات.[2]

الفرع الثاني: تعريف المجتمع المدني.

مصطلح "المجتمع المدني société civile" مصطلح غربي، فكلمة "société" كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما "civil" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني مشتقة من لفظ

([1]) مشري مرسي،(التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية التفعيل، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف، 20 أوت 2005 ، ص 7

([2]) توريري، علي& إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، مركز ابن خلدون، الجزائر، 1995، ص 22

"civis" وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة "civilization" المدنية كما هو شائع.[1]

ويرى **محمد عابد الجابري** أن عبارة المجتمع المدني، بالنسبة للغة العربية تكتسب معناها من مقابلها الذي هو"المجتمع البدوي"، تماما كما فعل ابن خلدون عندما استخدم " الاجتماع الحضري "ومقابله" الاجتماع البدوي."[2] "

ويعرف **جاك بينين بوسيه Jacques-Bénigne Bossuet** في كتاب تحت عنوان السياسة برواية الكتاب المقدس المجتمع المدني فيقول: "إن المجتمع المدني هو مجتمع مركب من البشر الذين يعيشون تحت لواء قانون وحكومة".[3]

فيما يحدد المفكر الإنجليزي **توماس هوبز** المجتمع المدني بأنه "المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد". ويعتبره الوسيلة الوحيدة لوضع حد للفساد والخراب والتنازع.

ويرى أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفه الحفاظ على حقوقهم دون اللجوء إلى الدولة. [4]

كما عرفته الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، والتي حملت عنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، عرفته بأنه جملة التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات...) [5]

ويعرف الدكتور **علي عبد الصادق** المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات

([1]) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 64

([2]) غنية، شليغم، المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة ورقلة، العدد 8، جانفي 2016.ص 163

([3]) أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني ، ترجمة: حيدر حب الله، دار الهادي للنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 24

([4]) المرجع نفسه 2001، ص 29

([5]) عزمي بشارة ، المجتمع المدني. دراسة نقدية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 38

التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي.

فالمجتمع المدني هو كل التنظيمات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة، فهو الميدان أو الحيز الذي يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب، ويمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكم. [1]

فيما عرفه **عبد النور ناجي** بأنه مجموعة التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية".[2]

كما نجد في تعريف آخر للأستاذ **محمد سعيد السيد** أين عرف المجتمع المدني العالمي على انه هو ذلك الفضاء او الحقل المخصص للنشاط والكفاح المنطلق من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري من خلال الاهتمام بموضوعات حاسمة من أهمها موضوع حقوق الإنسان. [3]

ومن خلال ما سبق من التعريفات نستشف أن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينضم اليها الأفراد بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف بوسائل وأساليب مختلفة، وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف الى تحقيق مصالح ومنافع للفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، ونشر الوعي، وكذلك الاهتمام بمختلف القضايا المطروحة والمساهمة وتقديم الحلول.

([1]) علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، دار المحروسة، القاهرة، 2004، ص 96

([2]) عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم، القاهرة 2007، ص 170.

([3]) فهيمة بلحمزي، المجتمع المدني وحقوق الانسان، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جامعة مستغانم، جانفي 2016، ص 333

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع المدني:

يجمع غالبية الباحثين والمهتمين بالموضوع على أن أهم عناصر تكوين منظمات المجتمع المدني، هي[1]:

- **الطوعية:** وتعني الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض إرادتهم الحرة، في ظل تعايش واقعي مع ظروف المجتمع، غير مفروضة من طرف أي جهة، واختيارا، في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معينة ، مع ضرورة توفر القدرة اللازمة على التفاعل والتعايش مع كل أفراد المجتمع، ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات من الغير، وممارسة أنشطة تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي، والوعي بجسامة المسؤولية، وبأهمية الانخراط في القضايا العامة بالاشتراك مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتضامن وتعاون من أجل المصالح العامة الأسمى، التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.
- **التنظيم:** تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، وتقوم العلاقة بين أعضاء الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، مما يجعل الجمعية إطارا يتيح لكل الأعضاء ويشجعهم على الابتكار والإبداع، والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة المشتركة.
- **الاستقلالية:** فهي لا تكون أداة تسخر، إنها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، والعلاقة بالدولة لا تتسم برابطة التبعية، فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه، فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون، غير أن عالقات التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون، أما إذا كانت الدولة تقيد الحريات، وتنهج أساليب القمع مع الأفراد والجماعات، فإن هيئات المجتمع

(1) حسام شحادة، المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية 6، ط 1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، سوريا، 2015، ص 16

المدني في هذه الحالة ـ إن وجدت ـ تكون قوة معارضة ووظيفة المجتمع المدني وإن كانت لا تختلف في مجالات تدخلها عن تلك التي تهتم بها مؤسسات الدولة، فإنها قد ال تكون من بين أولوياتها، ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة، ويسد الفراغ أو النقص في بعض الخدمات التي تهم العموم، أو تهم فئات معينة.

- **خدمة الصالح العام:** إن كل أعمال منظمات المجتمع المدني ومبادراته لا بد أن تصب في خدمة المصلحة العامة، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع وأفراده من الفئات المستهدفة منه، والأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المعوزة، ورعاية الأشخاص المعاقين أو في وضعيات حرجة تستلزم التدخل، وحماية الطفولة، والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية والجهل، والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعميم مفاهيمها وثقافتها، ونشر قيم المواطنة، وحماية البيئة، والمساهمة في تنمية الحواضر والقرى، ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية، وما تتميز به من غنى وتنوع، والنهوض بالفنون، والتشجيع على الإبداع، وغير ذلك من المجالات، دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي التجارة أو الربح، أو تحقيق المصالح الذاتية والشخصية للأعضاء[1].
- **عدم السعي للوصول إلى السلطة** :على الرغم من كون أنشطة المجتمع المدني وأهدافه لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من ذلك الوصول إلى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم.
- **عدم اللجوء إلى العنف:** تقوم جمعيات المجتمع المدني وتنظيماته بالاحتجاج على السياسات التي تتبعها السلطات العمومية في مجال ما، أو في مواجهة إحدى الظواهر

(1) حسام شحادة، نفس المرجع السابق، ص ص 17-18

السلبية في المجتمع، وتمارس ضغوطها عليها لتحقيق فوائد للمجتمع، ومكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها، وهي لا تنتهج في سبيل ذلك إلا الوسائل السلمية المتحضرة، والمتمثلة في رفع المطالب، وإبداء الملاحظات، والحوار مع الجهات المعنية، واستعمال وسائل الإعلام والاتصال لتوضيح مواقفها، كما تلجأ إلى التظاهر السلمي إن اقتضى الأمر ذلك؛ ولا تلتجئ مطلقا إلى استعمال العنف، لأن المجتمع المدني مفروض فيه أن يساهم في تهذيب السلوك العام، وليس في ترهيب المجتمع، بل يعمل على تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام، ولا يهيّج الناس من أجل التخريب والتدمير، فهو صمام أمان مجتمعي يعمل على نشر قيم التعاون والتضامن والتسامح والسلم، ونبذ الحقد والكراهية.

- **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة ترد إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة[1].

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني ووظائفه.

يعتبر عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع الفصل إليه في تحديد خصائص واضحة لتنظيمات المجتمع المدني، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون وهي كالتالي[2]:

1. القدرة على التكيف: ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكييفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف

(1) نفسه، ص 19

(2) نادية بونوة ، نفس المرجع السابق، ص ص 39-40

مع الظروف المستجدة.

2. **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال:

- **من حيث النشأة:** فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.
- **استقلال مالي:** ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.
- **استقلال إداري وتنظيمي:** ويقصد به استقلال تنظيمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

3. **التعقد:** ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل تنظيمات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

4. **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل تنظيمات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات– إن وجدت–بطرق سلمية [1] .

نتيجة للتّوسع الكبير في حجم المجتمعات والتّنوع الكبير لاحتياجات الأفراد والمنظمات، أدّى إلى عجز الحكومات عن أداء الدّور بمفردها، لذلك كان لابد من إشراك الجهات غير الحكومية مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة إلى الربح في إدارة شؤون الدّولة والمجتمع، ويجمل الباحث **محمد ياسين الهلالي** وظائف المجتمع المدني في [2]:

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السّلطة.
- مساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التّمويل أو الخبرة، على أداء أفضل

([1]) نادية بونوة ، نفس المرجع السابق ، ص ص 39–40

([2]) محمد ياسين الهلالي، فاعلية المجتمع المدني في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة في الجزائر– نموذجا–، مقال إلكتروني، 2018، متوفر على: https://mqqal.com تاريخ الاطلاع :(2024/02/23، 18:00)

للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

- تزويد المجتمع بالخدمات والوظائف التيّ لا يستطيع السّوق تقديمها، مثل ترويج المؤسسات الدّينية للقيم الأخلاقية، أو المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة.
- خلق التّقاليد لتبادل المنافع والثّقة المتبادلة، التّي من خلالها تتم تزويد المجتمع بالقاعدة الحضارية والثّقافية التيّ تُبنى عليها المؤسسات الديمقراطية. فمشاركة المواطن في الجماعات، سواء كانت اتحادات رياضية أو جمعيات آباء ومعلمين أو أية جماعات مدنية أخرى تولّد المنفعة التبادلية وحل المعضلات بالعمل المشترك وتوسيع الكيانات الاجتماعية، التي تساهم جميعها بشكلٍ مباشرٍ أو غيرَ مباشرٍ في الترابط والانسجام الاجتماعي ولمزيدٍ من الديمقراطية في المجتمعات[1] .
- تربية المواطنين على ثقافة المواطنة من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي.
- التّعامل مع الفئات المهمشة وادماجها في المجتمع.
- جلب المواطنين إلى قلب عملية التّنمية المستدامة.
- التّأثير على السّياسات العامة للدّولة في المجالات المختلفة (والمساهمة في صنعها)، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- مراقبة سلطة الدّولة والضّغط باتجاه التّغيير، من خلال تبني توجهات وسياسات بديلة.
- تعميق المساءلة والشّفافية عبر نشر المعلومات والسّماح بتداولها على نطاق واسع.

(1) محمد ياسين الهلالي، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية نهجًا متطورًا في تنظيم الحكم يؤمن بأهمية مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية والاجتماعية. يتميز هذا النموذج بتعزيز التعاون والشفافية وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية المجتمعية.

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية.

يعود أصل مصطلح الديمقراطية التشاركية إلى الحضارة اليونانية القديمة وتحديدا بأثينا ، فقد برزت الديمقراطية في القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، آنذاك ازدهرت الفلسفة اليونانية في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا.[1]

فحاول الإغريق إيجاد أفضل نظام مؤسساتي سياسي واجتماعي ليعيش فيه المواطنون الإغريق مطمئنين على حقوقهم، وهكذا بدأت الديمقراطية كمفهوم استعمله الإغريقيون القدماء للتعبير عن حكم الشعب نفسه بنفسه، أما عن التسمية الأصلية الحديثة للديمقراطية التشاركية فلم تظهر بشكل واضح إلا في الستينات من القرن الماضي، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأوروبية التي كانت تعيش مشاكل سياسية واجتماعية نتيجة غياب التواصل الفعلي بين المواطنين وصانعي القرار وظهور الفساد في جميع المجالات، والفقر والتهميش، وكانت توجهات الأمريكيين تدعو إلى الديمقراطية التشاركية عبر تصاعد قوي للمعارضة لمشاريع التهيئة والتجديد الحضري هذا ما أدى إلى ميلاد أشكال متعددة للديمقراطية التشاركية، أما الثاني تنامي حالات تقنية القرارات السياسية، ولموازاة مع هذا التنامي أصبح المواطن أكثر تعلما ووأكثر رغبة في مشاركة آرائه حول رهانات مجتمعه الكبرى فالمطالبة بالديمقراطية هو استجابة على غياب الحوار

[1] حريزي زكريا، مشاركة للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2010–2011، ص 30.

الفعلي بين المواطنين والمؤسسات العمومية،[1]

بعد ذلك شهد مصطلح الديمقراطية التشاركية تطورا من خلال اعتمادها في المؤتمرات الدولية كآلية جديدة وهذا ما تم تأكيده في المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية من طرف الاتحاد الأوروبي، وفي إطار برنامج خدمة للتعاون المركزي وتأسس رسميا في نوفمبر 2001، أثناء المؤتمر السنوي الأول بمدينة برشلونة.

وعليه فقد أسست الديمقراطية التشاركية محورا رئيسيا للإصلاحات وبرزت في الخطابات السياسية ومنه من جعلها وسيلة لإصلاح المؤسسات السياسية، ومنه نستنتج أن الديمقراطية التشاركية ظهرت في عدة مجالات وفي فترات مختلفة.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية وأهميتها وأهدافها:

تعريف الديمقراطية التشاركية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية قانونية وسياسة بديلة تهدف إلى تعزيز مكانة المواطن من خلال إلحاقه بصفة دائمة وفعالة في كل ما له علاقة بالشأن المحلي .[2]

✓ **المدلول اللغوي** : لا يوجد تعريف لغوي لمصطلح الديمقراطية التشاركية لذا يجزأ إلى مصطلحين الديمقراطية والتشاركية، فالشق الأول démos ويقصد بها الشعب ، والشق الثاني cratos وتعني السلطة ، القوة والنفوذ، ومنه نستنتج أن الديمقراطية التشاركية تعني "سلطة الشعب" أو "حكم الشعب" وهي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة ، إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين ، وتقتصر على أقلية يستفيد منها المواطنون الأصليون الأحرار دون باقي أفراد الشعب، وعليه فهي نظام يمكن مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة

---

[1] كريمة لهواري، الديمقراطية التشاركية مقاربة تطرية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، الصادرة بالعدد رقم 13، ص17.

[2] عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 23

والمشكلات المطروحة.[1]

✓ **المدلول الاصطلاحي** : تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية ، إلا أنها أجمعت في مجملها على اعتبار المواطن حلقة أساسية في صنع واتخاذ القرار ، فعرفت بأنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم [2]

ويراد بالديمقراطية حوكمة الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب، وقد أصبح نظام الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على سيادة الشعب ويدعو إليها، بمثابة دعمه وأصل من الأصول الأولى في التنظيمات الدستورية الحديثة.[3] .

تعرف أيضا بأنها إجراء بمعنى جهاز قادر على ضمان تغيير الفرق الحاكمة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية كثافة بمعنى مجموعة من القواعد الصورية أو غير الصورية تضمن عبر الزمن حرية التعبير عن الآراء والمصالح للمواطنين وتوافقها ضمن شروط منصفة يقترح تعريف لنكولن الشهير ثلاثة عناصر رئيسية للديمقراطية الأول لا يعني (حكومة الشعب) أنها فوق الشعب بل تكتسب شرعيتها بالتزام الشعب بها (الحكومة القبول) والثاني أنها من الشعب بمعنى يشارك الشعب فيها على نطاق واسع في العمليات الحكومية وأما الثالث فكون الحكومة (من أجل الشعب) بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة وحماية الحقوق والأفراد.[4]

الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد على القيمة الفردية للكرامة الشخصية الإنسانية

---

[1] بن حسن الديب حانم، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات الديمقراطية، الدولة الاسلامية، الدولة المدنية، العلمانية، الليبرالية، ط 1، مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 8

[2] سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن ،2010، ص 302

[3] محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، بدون طبيعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1969، ص 735.

[4] مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 140. 141

مبدأه مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شؤونه.

وقد تكون سياسية وهي أن يحكم الناس أنفسهم بنفسهم ولا يميزون بين الأفراد من حيث العرق أو الأصل ...الخ، ويقوم على أساس الحرية والعدل والمساواة.[1] .

يقصد بالديمقراطية النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب في حكم إقليم الدولة بطريقة مباشرة أو شبه مباشرة أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب.[2]

ومن جهة أخرى نعرف مصطلح التشاركية أو المشاركة فقد تباين تعارفه بشكل عام بحسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث كل حسب تخصصه وتوجهه العلمي والإيديولوجي ...، هذا ما جعل هذا المصطلح يعرف كما يلي:

هو مشتق من اسم المفعول للكلمة الفرنسية participer ويتكون هذا المصطلح من جزأين الأول " part" بمعنى جزء والثاني "compare" بمعنى القيام، ومنه فإن مصطلح المشاركة يعني حرفيا " to take part" أي القيام بدور وعلى هذا الأساس تعرف المشاركة بأنها المساهمة الفعلية الرسمية والغير رسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تهدف لتحقيق الصالح العام ومما سبق فإن المشاركة تتخذ أبعادا عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتعد المشاركة جوهر أي سياسة سواء كان المجتمع ديمقراطي أو دكتاتوري وترتبط المشاركة بمؤشر الديمقراطية ارتباطا وثيقا، بحيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع المشاركة للمواطنين.[3]

1-أهمية وأهداف الديمقراطية التشاركية.

تكمن أهمية الديمقراطية التشاركية في أنها تقوم على إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار بهدف تحقيق التنمية الشاملة، فالديمقراطية التمثيلية لا يمكنها أن تعني أي شيء إذ غاب المواطن عن المشاركة في التدبير، وهكذا أصبحت الديمقراطية محرك هام

---

[1] أحمد زكي، مصطلحات العلوم الاجتماعية -إنجليزي فرنسي عربي، دون طبعة، مكتبة لبنان، دون سنة نشر، ص 101.

[2] أحمد عطية، القاموس السياسي، أحمد عطية الله، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص 547.

[3] عمر بوجلال، مرجع سابق، ص 23

ومحدد لنجاح أو فشل البرامج التنموية[1]، أما الأهداف المراد تحقيقها من الديمقراطية التشاركية هي كالتالي:

- تهدف إلى تحسين إدارة الشؤون المحلية من خلال تحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع النزاعات والصراعات، وتحقيق أقصى قدر م العقلانية في الحلول المقترحة.
- تهدف إلى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاه وطنه وتمكينه من مشاركته في فعاليات الحياة السياسية.
- تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي وإعادة نسج الروابط الاجتماعية كما أنها تمنح استعادة الثقة المتبادلة بين المواطنين والمنتخبين والحد من الانطواء.
- جاءت لسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية ومحاولة إصلاحها.
- الوصول لمواطنة الحقيقة والايجابية من خلال الانخراط والمشاركة
- تهدف إلى إعادة الثقة بين المواطنين والمسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم واشراكهم في التسيير المحلي.

وفي هذا السياق تعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن ارادته وتقديم مقترحاته بالإضافة الى مراقبته ومتابعته وتقييمه للبرامج والمشاريع التنموية المحلية.[2]

المطلب الثالث: خصائص وركائز الديمقراطية التشاركية:

أهم خصائص الديمقراطية التشاركية هي [3]:

- ✓ هي أسلوب لحفظ النظام من خلال شعور الكل أنه جزء من النظام، وعليه تبرز الجهود المبذولة في إطار العمل التشاركي لضمان تحقيق المصالح المشتركة.

---

[1] أمير سراج، الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2019، ص 28

[2] عبد المجيد برابح، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، الجزائر، العدد 01، افريل 2011، ص 105

[3] نبيل دريس، الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية؛ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2017، ص 61

- ✓ مبدأ احترام الشرعية، فالشرعية القائمة بمشاركة الجميع لا يشعر أي شخص بالإقصاء أو التهميش، فيها يبرز دور كل فرد في بناء المجتمع.
- ✓ تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الأسفل، أي تسعى إلى مشاركة المواطن في صناعة القرار الذي يؤثر عليه مباشرة.
- ✓ تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل مباشرة بين المواطن والمسؤول.
- ✓ تعتبر الديمقراطية التشاركية مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.
- ✓ تتيح الديمقراطية التشاركية على فرصة التعاون بين النخب السياسية عكس الديمقراطية التمثيلية التي يمكن أن تتصارع وتتباعد فيما بينها من خلال التصويت العادي، وهنا تتصف الديمقراطية التشاركية بأنها تسمح بتظافر الجهود وخلق روح التعاون بين أفراد المجتمع.

وعليه تعتبر الديمقراطية التشاركية المتنفس الذي يعبر فيه المواطن عن ارادته ويقدم مقترحاته ويقوم بمراقبة ومتابعة وتقييم للبرامج والمشاريع التنموية المحلية.

ولقيام الديمقراطية التشاركية يتوجب أن تتوفر جملة من الأسس والركائز التي تدعم قيام الديمقراطية التشاركية، وهي أسس وركائز ليست نهائية ومحصورة، إذ يمكن أن تتغير أو تضاف إليها عناصر أخرى، وتقتضي هذه الركائز التالي[1]:

- ✓ **تأكيد سيادة الشعب وسلطته:** أي أن تكون للشعب كامل السيادة، وأن تصان حقوقه في أن ممارسة مهامه كونه هو مصدر السلطة، وأن تكون السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب، وأن تكون للشعب اليد في صناعة القوانين وتنفيذها بما يخدم حقوقهم ويصونها.
- ✓ **التعدد التنظيمي المفتوح:** أي أن تكرس وتحمى الحرية في إنشاء الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية، تكون كوسيط بين المواطن ومن يحكمه، رغبة منها الى

[1] قتال جمال، شوقي نذير، الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 62-63

عدم احتكار السلطة والقرارات في يد فئة ما.

✓ **تعميق مفهوم المواطنة:** تعتبر المواطنة الرابط الاجتماعي والسياسي التي يجمع الفرد لدولة ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرته والتزاماته المدنية والسياسية، ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية ولكن تعتبر أيضا إجراءات وعمليات فعلية يمارسها المواطنون في الديمقراطية التمثيلية، تمارس المواطنة بشكل سلبي وذلك بقبول القواعد والوفاء لالتزامات والمشاركة السياسية من خلال التصويت وهذا خلافا لذلك، تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يعبرون من خلاله على آرائهم بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية ويساهمون في الحياة المحلية وإدارة المدينة، ويعتبر التزام كل المواطنين أمرا جوهر للديمقراطية التشاركية ويرتبط بالواقع السياسي وكذلك لدوافع والمصالح الشخصية، إذ يمكن أن يصبح سكان المدينة مواطنين فاعلين عبر الانضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن مصالحهم

✓ **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تعتبر العدالة الاجتماعية من الصفات الأساسية لأي نظام سياسي، فهي الإرادة الثابتة والأبدية لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه، وعادة ما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: "إعطاء كل ذي حق حقه" بما يتضمنه ذلك التعريف من توزيع الحقوق على الأفراد المتساوين في الظروف دون تمييز، ومن ثم فان هناك تصوران رئيسيان للعدالة الاجتماعية، احدهما مبني على الاستحقاق، والآخر يركز على المساواة، إذ أن المواقع الاجتماعية والمزايا المادية لكل شخص يجب أن تقابل قدر الإمكان في ضوء معايير الاستحقاق، كما يجب أن يشبع الأفراد حاجاتهم بطريقة متساوية دون تمييز في الحقوق والواجبات، وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها: " تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه الكل على فرص متساوية وفعلية؛ لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، فهي تتصل لجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظام المعمول به.

✓ **التداول على السلطة:** والذي يقصد به خلافة سياسية أي به يتم انتقال وتداول

السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية المتتابعة، أو على أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو على كافة المستويات التنظيمية في الدولة، ويكون وفقا لمبدأ الديمقراطية وطبقا للشرعية الدستورية والقانونية على مختلف مستويات السلطة.

خلاصة الفصل:

إن جناح الديمقراطية التشاركية يتوقف عن وجود مجتمع مدين قوي وفعال، فمؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال دور الجمعيات والاتحادات في تعبئة المواطن في المواعيد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالمقابل تهدف الديمقراطية التشاركية في إشراك المواطن مباشرة من خلال المشاركة السياسية، والأخلاقية كطرف فاعل في الحياة السياسية، إذا فإن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية هي علاقة تأثير وتأثر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية في الجزائر 2019-2023

تمهيد.

شهدت الجزائر تطورات هامة في مجال الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني، بعد الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى رحيل الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة 2019، تزايد الاهتمام بتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتم تنظيم العديد من الندوات وورش العمل لتعزيز الوعي بأهمية الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية. فتأسيس المؤسسات والمنظمات المدنية لم يكن فقط حيويا بل شهد أيضًا تعزيزا لدورها في تعزيز الحوكمة وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتعزيز مشاركة جميع شرائح المجتمع في عملية صنع القرار وتحسين البيئة القانونية والسياسية لتحقيق هذه الأهداف.

وعليهم فقد قسمنها هذا الى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر (2019-2023).

المبحث الثاني: المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية لتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر (2019-2023)

شهدت الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني تطورات هامة، باعتماد دستور 2020، الذي كرس دور المجتمع المدني واعترف بأهميته في تحقيق الديمقراطية وتجسيد الحوكمة والشفافية، كما يتضمن الدستور الجديد تعزيزا لحقوق المواطنين في المشاركة السياسية وصنع القرار، مما يعزز المسار نحو ديمقراطية أكثر شمولا وشفافية.

المطلب الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

لقد أعطى التعديل الدستوري لعام 2020 حماية قانونية ودستورية لمبدأ المشاركة

السياسية من خلال مواده، خاصة وأنه القانون الأسمى، حيث أعطى أهمية دستورية للديمقراطية التشاركية من جهة، وسمح للمواطنين بالمشاركة في الإدارة وصنع القرار على المستوى الوطني والمحلي من جهة أخرى، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وما إلى ذلك، وتضمن العديد من الآليات السياسية للتعبير عن الديمقراطية التشاركية.

الفرع الاول: الاستفتاء والانتخاب.

تحدد مجالات التعبير عن الديمقراطية بأسلوبين، وهما الاستفتاء والانتخاب الخاص بممثلي الشعب، واللذان يصنفان ضمن المجالات التعبيرية عن الديمقراطية التشاركية، نظرا لقيام الشعب بالتعبير عن مختلف آرائه بشكل مباشر دون الحاجة في ذلك إلى وساطة غيره[1]، وانتهجت الجزائر الاستفتاء والانتخاب كأسلوبين أساسيين لتجسيد الديمقراطية التشاركية.

يعتبر الاستفتاء من أهم الآليات السياسية لتكريس الديمقراطية التشاركية، فهو يتعلق بمسألة قيام الشعب بالإدلاء بصوته في مسألة معينة تحظى باهتمام السلطات العامة والشعب، ويعرف على أنه شكل من أشكال إشراك الشعب في إقرار نصوص الدستور[2]، فهو بشكل طابعا مزدوجا، لأنه من جهة يسمح بالتعرف على رأي الشعب حول مسألة ما، ومن جهة ثانية يشكل وسيلة لإشراكه في ممارسة السلطة بصفة مباشرة ودون الحاجة إلى وساطة أخرى[3].

ولقد اتسع مفهوم الاستفتاء في العصر الحديث، بحيث أصبح يشمل كل الحالات التي يعرض فيها عمل أو موضوع أو شخص على الشعب ليبدي رأيه فيها، فهو أسلوب

---

[1] سامية سمري، تطبيق مفهوم الديمقراطية في الدول المغاربية الجزائر – المغرب – تونس، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011-2012، ص 109

[2] سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدساتير (ج 1)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س، ص 176

[3] أحسن رابحي، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، 2005-2006، ص 266

سياسي للتعبير عن الديمقراطية التشاركية، والنص عليه في الدستور هو تأكيد على تفعيل المشاركة السياسية، فهو يعتمد أساسا على الشعب، ومعظم أنظمة الحكم على اختلاف أسسها الديمقراطية تعترف أن الشعب مصدر السلطة، وهو ما يفسر تضمن العديد من الدساتير المبدأ القائل بأن السيادة للشعب، وهو مصدر السلطة يمارسها من خلال ممثليه المنتخبين، وعن طريق الاستفتاء[1].

ولقد نصت ديباجة التعديل الدستوري لعام 2020 على حماية مبدأ المشاركة السياسية حيث أكدت على ضرورة حماية مبدأ حرية اختيار الشعب، وضرورة تكريس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، مع التأكيد على تجسيد آليات الأمن الديمقراطي كالمشاركة والشفافية.

كما حافظ التعديل الدستوري لعام 2020 على الأحكام الدستورية الخاصة بالاستفتاء باعتباره مظهرا من مظاهر الديمقراطية التشاركية من خلال عدة مواد متفرقة في الدستور، فنصت المادة 08 في فقراتها الأولى والثالثة والرابعة على "أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، ويمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء، ولرئيس الجمهورية أن يلجأ إلى إرادة الشعب مباشرة". ومن خلال هذه الفقرات يتبين أن المؤسس الدستوري قد حافظ على آلية تكريس الديمقراطية التشاركية في شقها السياسي، والتي تهدف إلى تخويل الشعب حق مشاركة السلطة في صنع القرار السياسي عن طريق آلية الاستفتاء، وهنا يتضح بأن المؤسس الدستوري لم يقتصر على تكيس آليات التعبير عن إرادة الشعب فقط بل ذهب إلى أعمق من ذلك بحيث ضمن تجسيد مبدأ المشاركة السياسية للشعب في صناعة القرارات السياسية التي تهم الشأن العام[2].

كما نصت المادة 219 من التعديل الدستوري 2020 على مسألة الاستفتاء

---

[1] محمد البرج، النظام القانوني للاستفتاء في الجزائر مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مخبر القانون الخاص المقارن، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 1481.

[2] مديحة بن ناجي، مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 8، العدد 1، ماي 2022، ص 131

الدستوري، فيحق لرئيس الجمهورية المبادرة بتعديل الدستور، وبعد أن يصوت المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على المبادرة بنفس الصيغة حسب الشروط نفسها التي تطبق على نص تشريعي يعرض التعديل الدستوري على الشعب للاستفتاء عليه خلال الخمسين يوما الموالية لإقراره، ثم يصدر رئيس الجمهورية التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب.

ونصت المادة 222 من نفس التعديل الدستوري على أنه يمكن ثلاثة أرباع غرفتي البرلمان المجتمعين معا المبادرة باقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشعبي.

ومن خلال النصين الدستوريين السابقين نستنتج أن الاستفتاء هو الأداة التي يملكها رئيس الجمهورية للجوء إلى إرادة الشعب مباشرة بغرض استشارته فهو آلية تربط بين رئيس الجمهورية كطرف مقترح الموضوع الاستفتاء والشعب الذي يبدي رأيه بالموافقة أو الرفض، فالاستفتاء هو أحد أساليب ممارسة السيادة الشعبية، سواء ما تعلق بالاستفتاء على تعديل الدستور أو الاستفتاء على قضايا ذات أهمية وطنية.

ويعد الانتخاب من أهم آليات المشاركة السياسية، فهو أحد أساليب ممارسة السلطة وتنظيم الحركة السياسية للجماهير، وذلك بتمكين هذه الأخيرة من التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بحرية، وتهيئتهم للمشاركة في صنع القرار الإداري واختيار الحكام بأسلوب مشروع[1].

فالانتخاب دعامة من دعائم ومقومات المشاركة السياسية، فمشاركة المواطنين في صناعة القرار وتسيير شؤونهم ومصالحهم تعد ضمانة هامة في كفالة حقوقهم، وبمقتضى ذلك تظهر أهمية الانتخابات كوسيلة فعالة وأسلوب أمثل للتعبير عن رغبة وإرادة الشعب في اختيار من يمثله، وينوب عنه في ممارسة السلطة والسهر على حماية حقوقه والمحافظة

[1] اسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 389

على ممتلكاته، فتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة شؤون العامة من خلال الانتخاب الذي يعتبر ظاهرة ديمقراطية وممارسة حضارية لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسبا لتمثيله في السلطة[1].

ولقد نصت المادة 8 الفقرة 02 و03 من التعديل الدستوري على أن يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، ويمارس الشعب سيادته عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين؛ فعبارة "يختارها" وعبارة "ممثليه المنتخبين" لدليل على تكريس الديمقراطية التشاركية في نصوص التعديل الدستوري 2020، وذلك من خلال اختيار الشعب لممثليهم على مستوى السلطة، فلكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية الحق في أن ينتخب وينتخب، وهذا طبقا للمادة 56 من التعديل الدستوري 2020 ومشاركة الإرادة العامة الممثلة في الهيئة الناخبة تحقق دعما للمشاركة السياسية، حيث نصت المادة 09 من التعديل الدستوري 2020 على أن يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ..."، وهنا يظهر دور المشاركة في اتخاذ وصناعة القرارات، فتلبية حاجات الشعب تساهم في تجسيد الديمقراطية واعتبارها من بين أهم المهام الخاصة بالمؤسسات الدستورية في الدولة.

والسماح بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرار يسمح بظهور أشكال مؤسساتية جديدة ويسمح بالانتقال من الحكم إلى الحكامة، والديمقراطية التشاركية جزء من هذا النظام، فالمشاركة السياسية تحقق تحول عميق في الشرعية السياسية، وتسمح في بعض الأحيان من إعادة توزيع السلطة وتبرز مواطنين فاعلين، وتحد من استقلالية ممثلي الشعب عن الموطنين[2].

كما نصت المادة 12 من التعديل الدستوري 2020 على مبدأ من مبادئ الديمقراطية التشاركية والمتمثل في مبدأ التمثيل، فالشعب حر في اختيار ممثليه ولا حدود لتمثيل الشعب،

---

[1] سامي الوافي، النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 9، العدد 15، 2017، ص 340

[2] عز الدين عيساوي، الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد 12، العدد 5، 2015، ص 226

إلا بما ينص عليه الدستور وقانون الانتخابات، فمبدأ التمثيل يخضع للحرية والشفافية المنصوص عليها في الدستور، وذلك من أجل توطيد سياسة الحكم الراشد والدولة الوطنية، إذ يهدف التعديل الدستوري إلى توسيع نطاق فضاءات الديمقراطية وإرساء حكومة فعالة من خلال التمثيل السليم لجميع الطبقات في المجتمع الإدارة شؤون البلاد[1]، ونصت المادة 16 من التعديل الدستوري العام 2020 على: "تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية".

".. والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية.."

فمن خلال هذه المادة نلاحظ أن المؤسس الدستوري قد أكد على تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال مبدأ التمثيل الديمقراطي، بحيث تسعى الدولة إلى حماية هذا المبدأ وتجسيده في كل القطاعات وأجهزة ومؤسسات الدولة، واعتبرت مبدأ التمثيل وسيلة تضمن فرض رقابة على عمل السلطات العمومية في الدولة بما يحقق دولة القانون ويرسى مبادئ الحكم الراشد من مشاركة وشفافية.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية.

تعد الأحزاب السياسية جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، فهو تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة.

ويعتبر الحزب السياسي مكونا أساسيا في البناء الديمقراطي والتفاعل السياسي، ومن خلاله يمكن العمل أكثر البحث وترقية المسار الديمقراطي، فبينية الأحزاب السياسية وواقعها التنظيمي ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية يفسر طبيعة النظام السياسي في الدولة، الذي لا يمكن أداء مهامه بجدية دون الوجود الحزبي باعتباره يمثل الإرادة الشعبية في

[1] عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب – التجربة الجزائرية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016، ص 9

ممارسة الحكم[1].

ومن أجل تحقيق التعددية والديمقراطية لابد من توفير آليات تقودنا نحو العمل الديمقراطي، ومن بين أهم هذه الآليات وجود أحزاب سياسية فاعلة تؤدي الدور المنوط بها باعتبارها تنظيم سياسي فالهدف من تكوين الأحزاب السياسية هو تفعيل المشاركة من خلال تنشيط الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية ومن ثم الوصول إلى السلطة.

وتأسيس الحزب السياسي هو وسيلة لتمكين المواطنين من تبوء مكانتهم في مؤسسات صنع القرار، وبالتالي تجسيد مشاركتهم السياسية الفعلية على مستوى مؤسسات الدولة، وبذلك فالحزب عبارة عن وسيلة لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

وقد تختلف أدوار الأحزاب السياسية من بيئة إلى أخرى سواء كانت اجتماعية أو سياسية، فهي تعد من أجهزة المنظومة السياسية لأنها تتطلع للمشاركة المباشرة في السلطة، وتسعى بالمقابل لدفع تمثيلها إلى أقصى حد ممكن من خلال التوظيف في المناصب القيادية ووظيفة البرنامج ومراقبة وتنسيق أعمال الحكومة، ومحاولة الإصلاح والتعايش برضا بين أفراد المجتمع والإدماج الاجتماعي[2].

وفي ظل سيادة النظام النيابي والذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه، ولا يكون له عليهم من سلطان إلا عند انتخابهم، تظهر أهمية وجود التعددية الحزبية والتي تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحكام، سواء في صورة اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة

---

[1] محمد العفاني وعبد العزيز بن طرمول، الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 99

[2] سليمة مسراتي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين، مجلة صوت القانون، السياسي مخبر نظام الحالة المدنية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد، أكتوبر 2018، ص 69

أو الاعتراض فالأحزاب السياسية عبارة عن همزة وصل بين المواطنين والحكومة[1].

ولقد أقرت المادة 57 من التعديل الدستوري 2020 الحق في إنشاء الأحزاب السياسية، شرط عدم المساس بأي أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي عند تأسيسها، كما أكد المؤسس الدستوري لعام 2020 على ألا يتم التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المحظورة السابقة الذكر، وتضمن الدولة معاملة منصفة تجاه كل الأحزاب السياسية، كما يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، فلا يجوز أن يلجأ الحزب إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

وأكدت المادة 57 من التعديل الدستوري 2020 على وجوب امتناع الإدارة عن كل ممارسة تحول بطبيعتها دون ممارسة هذا الحق، وهو ما يجسد حماية الدستور لمبدأ المشاركة السياسية بحمايته للحزب السياسي من تدخل الإدارة؛ خاصة وأن الحزب آلية من الآليات السياسية للديمقراطية التشاركية، فهو يمثل الرابط بين المواطن والدولة.

فالأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته، لذا ذهب معظم المفكرين إلى ضرورة وجود الأحزاب السياسية لتحقيق نظام الديمقراطي، ما دامت الديمقراطية في الأصل مبنية على اختيار المواطنين الممثلين ينوبون عنهم في الإدارة والحكم والاختيار يفرض بطبيعته تعدد الخيارات والاتجاهات السياسية[2].

ونصت المادة 58 من التعديل الدستوري 2020 على استفادة الأحزاب السياسية

---

[1] حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 25، 26

[2] حسن عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 26

المعتمدة من حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر السلمي، وحيز زمني في وسائل الاعلام العمومية يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني، وهو ما يكرس مبدأ المشاركة السياسية من خلال تواصل الأحزاب مباشرة مع الشعب لتمثيلهم ونقل انشغالاتهم إلى السلطات المعنية.

كما أكدت المادة 58 في فقرتها الخامسة على استفادة الأحزاب السياسية من ممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني من خلال التداول الديمقراطي، فمشاركة الأحزاب السياسية تظهر جليا في تمثيل المواطنين على المستوى المحلي (البلدية والولاية)، لذا صار لزاما الاعتراف للأفراد بحق المشاركة في اتخاذ القرار المحلي، كما وجب الاعتراف لهم بحق المشاركة في سن القوانين، وهذا ما يجسد آلية المشاركة السياسية، والتي تعد مؤشرا من مؤشرات الحكم الراشد بحيث تمارس عن طريق الأحزاب السياسية في إطار قانوني يكرس الديمقراطية التشاركية بواسطة المجالس المنتخبة البلدية والولائية والوطنية[1].

ثالثا: الديمقراطية التشاركية المحلية.

تعد اللامركزية من مؤشرات ومظاهر الحكم الراشد، فلا يمكن وصف إدارة حكم ما بالرشاد إلا إذا كان نظام الحكم يجسد مبدأ اللامركزية في تسيير شؤون الدولة وفي إشراك المواطنين في صنع القرار، وبالتبعية؛ ولا يمكن تصور وجود نظام لا مركزي خارج إطار المجالس المنتخبة، هذه الأخيرة التي تعد بحق الإطار القانوني للممارسة الديمقراطية ومدرسة للتكوين في المجالات الاجتماعية الثقافية القانونية الاقتصادية والسياسية وغيرها[2]، أقر المؤسس الدستوري من خلال دستور 2020 نظام اللامركزية الادارية وجعل من المجلس المنتخب مكانا المشاركة المواطنين في صناعة القرارات، فالديمقراطية المحلية تستوجب ضرورة إدارة الشؤون المحلية بواسطة هيئات منتخبة تمثل المواطنين.

فنصت المادة 16 الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري 2020 على: "... تشجع الدولة

[1] مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص 134

[2] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 145

الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني". ونصت المادة 18 على "تقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز"، ونصت المادة 19 من نفس التعديل الدستوري على: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

إن تكريس الديمقراطية التشاركية في الدستور قد زاد من أهمية الديمقراطية التشاركية في الجزائر وزاد من فعالية النظام الديمقراطي، ومما لا شك فيه أن تكريس الديمقراطية التشاركية في الدستور والإبقاء على هذه المسألة في التعديل الدستوري لعام 2020 هو إنجاز تشريعي هام يواكب تطور أنظمة حقوق الإنسان في العالم، ويساهم في النضج السياسي للمجتمعات المحلية، ويعيد الاعتبار للقيادات المحلية ويشكل وسيلة للانتقال من الديمقراطية التشاركية. [1].

فاعتماد المقاربة التشاركية، يتطلب آليات ومهارات تقنية دقيقة لتنزيلها على أرض الواقع قصد إشراك الفاعلين، وذلك بهدف إشراك كل المتدخلين من المواطنين والانتقال بهم من مستوى التنفيذ والتشاور إلى مستوى يحقق فيه المشاركين تنميتهم الذاتية من التحليل والتقرير والتخطيط والتنفيذ، وهذا يتطلب تكوين فاعلين في مجال التنمية المحلية وتشجيع العمل التشاركي، مع ضمان مرافقتهم في الميدان عبر الجمعيات المحلية لربط جسور التواصل والتشاور بين جميع الأطراف المعنيين بالعمليات التنموية المحلية من مجالس منتخبة ومواطنين[2].

تكثفت في السنوات الأخيرة جهود وآليات الاستماع إلى انشغالات المواطنين في إطار إرساء الديمقراطية التشاركية بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، وقد ربط الرئيس تبون قنوات التواصل مع المواطنين من خلال تسهيل الحصول على المعلومات من جهة

---

[1] سي محمد بن زرقة، آليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016، ص 168

[2] نجيب جيري، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد (الجماعة الترابية الجهوية المتقدمة، ورهان الحكامة الجيدة)، العدد 29/30، المغرب، 2004، ص 18

والاستماع مباشرة إلى انشغالاتهم واقتراحاتهم من جهة أخرى، كما تم اعتماد عدة إجراءات وآليات لجعل المواطن فاعلا مهما في صياغة سياسات الدولة الرامية إلى تحسين ظروفه المعيشية تم اعتمادها.

وقد كان ذلك أحد المحاور الرئيسية التي ركز عليها الرئيس في أول خطاب له عند توليه مهامه في ديسمبر 2019، حيث دعا إلى "طي صفحة الخلافات والانقسامات والتفرقة والتشرذم والتكاتف لتحقيق حلم شبابنا في بناء جمهورية جديدة قوية ومستقرة ومزدهرة".

المطلب الثاني: واقع المجتمع المدني بعد حراك 22 فيفري.

إن تكريس دولة القانون يتطلب ضرورة تحقيق فكرة العدالة والمساواة وعدم المحاباة، فالقانون وجب أن يراعي حماية الحقوق الأساسية للأفراد، بما يتفق مع طموحاتهم المشروعة على نحو يحقق الاستقرار في مراكزهم القانونية، وتعني كذلك أن تكون "الدّولة خصما شريفا"[1].

وإن المعارضة التي تبديها فعاليات المجتمع المدني للحكومة تختلف عن معارضة الأحزاب للسلطة أو الحكومة، لكون الأحزاب السياسيّة عادة ما تطرح برامجها وأفكارها كبدائل أفضل لما تقوم به الحكومة، وتسعى بذلك للوصول إلى الحكم.

أما المجتمع المدني فلا يعرض نفسه كبديل للحكومة، وليس ضمن أهدافه الوصول إلى الحكم، بل كمرآة عاكسة فقط للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأحسن مثال، ما عاشته الجزائر ذلك الحراك الشعبي السلمي الذي شهدته سنة 2019، الذي أدخل كلا من السلطة السياسية وكل الأحزاب والمنظمات التي كانت تدور في فلكها في أزمة، وأدى إلى استقالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 02 أفريل من نفس السنة، وقبله استقالة الوزير الأوّل أحمد أويحيى وإنهاء مهامه في11 مارس، وقد دعّم هذه الحركة الشعبية الكثير من فعاليات المجتمع المدني، وتمكنت من تأطير المسيرات

[1] البيلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص143

والتجمعات والدعوة إلى الإبقاء على الطابع السلمي الذي أبهر العالم[1].

كشف الحراك الشعبي عن فشل السلطة السياسية في تنظيم المجتمع وفشل الأحزاب السياسية في تمثيل المجتمع، خاصة في ظل تغلغل المال الفاسد المتزايد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك جددت السلطة دعوتها للمجتمع المدني للمشاركة في الحوار الناجح لإنهاء الأزمة السياسية التي كادت أن تعصف بأركان الدولة، بعد أن قاطعت معظم أحزاب المعارضة الدعوة، وبالفعل شاركت أطراف من المجتمع المدني في الحوار الوطني لتنظيم الانتخابات الرئاسية المؤجلة ولتفادي أزمة دستورية للمشاركة في تشكيل حكومة التوافق الوطني، وهو ما ساهم في دعم مسار السلطة القائم.

أولا: بروز إرادة الدولة في إشراك المجتمع المدني لمرحلة ما بعد الحراك الشعبي.

إن خروج الشعب الجزائري وبالملايين إلى الشوارع في مظاهرات سلمية، بمختلف أطيافه وفئاته العمرية وتياراته الأيديولوجية، كان فرصة للتلاقي بين مختلف الأطياف والتيارات، وتبادل الأفكار والرؤى حول تشخيص الأزمة واقتراح الحلول في طابع سلمي ودون تعصب.

وقد عبر الرئيس عبد المجيد تبون عن نيته في تحرير المجتمع المدني ومنحه المكانة التي يستحقها، وعبر كذلك عن اعتماده عليه لأجل تجديد الحياة السياسية، مثل ما وقع في الدول الغربية في أوائل الثمانينيات بعد الصدمة البترولية والأزمة المالية الدولية[2]، ويظهر من ذلك أن السلطة تريد أن تبني شرعيتها على المجتمع المدني عوض المجتمع السياسي.

حيث أن السياسية الجديدة للدولة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 تقوم على تبني مشاركة المجتمع المدني "في بناء مؤسسات الجزائر الجديدة، وضمان حق إنشاء الجمعيات بمجرد التصريح به وتشجيع الدولة للجمعيات ذات المنفعة العامة.

---

[1] موزاوي علي، تحول المجتمع المدني: من أداء رقابة وتعبئة الجماهير نحور الدور التشاركي، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، 2023، ص 271

[2] Planche Jeanne, Société civile: un acteur historique de la gouvernance, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2007, p.13.

ثانيا: دسترة مشاركة المجتمع المدني" في بناء مؤسسات الجزائر الجديدة.

لقد أشادت ديباجة التعديل الدستوري بسلمية الحراك الشعبي والاعتراف بمطالبه بالتغيير بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية من أجل بناء جزائر جديدة، حيث نصت الفقرة 11 منه على أنه "يعبر الشعب الجزائري عن حرصه لتحقيق طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019"[1].

والمهم في هذه الديباجة أنها كرست مكانة المجتمع المدني وحددت دوره والمتمثل في المشاركة في بناء المؤسسات والمشاركة أيضا في تسيير الشؤون العامة، حيث اعتبر الدستور المجتمع المدني أساس بناء المؤسسات إلى جانب المواطنين، إذ نصت الفقرة 11 منه على" إن الشعب الجزائري ... يعتزم أن يبني هذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني... في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحرية لكل فرد... ".

وأضافت المادة 11 من نفس الدستور على أنه "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، وهي مادة صريحة تحدد دور المجتمع المدني الذي ترغبه فيه دولة ما بعد الحراك.

وأكثر من ذلك فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة 16 من التعديل الدستوري على "تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني".

إن هذا التحول في الدستور يعد جد هام، وتغيير لنظرة الدولة للمجتمع المدني، حيث اعتبر المجتمع المدني أساس بناء المؤسسات والمشاركة في تسييرها، بعد أن كانت السلطة

---

[1] الفقرة 11 من ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، **يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ج ر، عدد 82، لسنة 2020.

سابقا تنظر إليه مجرد آلة انتخابية فقط.

وإن الإعلان عن هذه المبادئ إحراز جد مهم، لكن نجاح تجسيد مشاركة المجتمع المدني لا يتحقق إلا بوجود نظام ديمقراطي حقيقي فهما متلازمان[1]، ولكن يشترط الانتقال نحو إشراك المجتمع المدني توفر ثلاثة شروط وهي تغيير الإجراءات القانونية والأدواتية لممارسة السلطة، في الدولة، وتكريس دولة القانون التي تعترف فعليا بالحقوق والحريات، وتنمية المواطنة عن طريق المشاركة في تسيير الشؤون العامة في المداولات واتخاذ القرارات[2].

ثالثا: ضمان حق إنشاء الجمعيات بمجرد التصريح به.

نصت المادة 53 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على ضمان حق إنشاء الجمعيات وممارسة ذلك دون الحاجة إلى ترخيص، أي بمجرد التصريح، وأضافت ضمانة هامة تتمثل في أن حل الجمعيات لا يتم إلا بمقتضى قرار قضائي، أي أن المؤسس الدستوري أنهى ووضع حدا للحل الإداري للجمعيات مثل ما كان سابقا تحت ذرائع مختلفة، مما جعل الجمعيات سابقا تابعة للإدارة وتحت رحمة المسؤولين في الإدارة وابتزازهم.

وأضافت الفقرة الثانية من نص المادة على "تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العمومية"، ويظهر أن المؤسس الدستوري ميز بين الجمعيات العادية التي تسعى للدفاع عن مصالح مؤسسيها، وتلك التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة، وهذه الأخيرة تحظى بدعم الدولة وتشجيعها بناء على أهدافها ونشاطها المرتبط بالصالح العام[3].

وفي إطار تكريس حرية الجمعيات في التنظيم والنشاط، تعتبر حريّة الاجتماع مظهرا من مظاهر حرية التعبير المكفول للمواطنين والجمعيات والنقابات والأحزاب، ويُعد التظاهر

---

(1) أحمد سيد أحمد محمد، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 9.

(2) Planche Jeanne, op.cit., p 62.

(3) موزاوي علي، مرجع سابق، ص 273

أكثر وسيلة رمزية لحرية التعبير والاتصال[1]، وقد وحد التعديل الدستوري الصادر سنة 2020 بين الحريات الثلاثة (حرية التعبير، حريّة الاجتماع، وحريّة التّظاهر السلمي) في مادة واحدة واعتبرها مضمونة من خلال المادّة 52 منه .

والجديد الذي جاء به هذا التعديل هو أن ممارسة هذه الحريات يكون بمجرد التصريح بهما، أي دون طلب رخصة وانتظار موافقة الجهة المختصة بذلك، ولعل سبب تخفيف هذه القيود هو الحراك الشعبي خلال سنة 2019 الذي شارك فيه ملايين الجزائريين.

تتصور السلطة مهام ووظيفة المجتمع المدني كقوة داعمة لمجهودها التنموي تساهم فيما تسميه غرس الوعي بالتحديات التي تمر بها البلاد، ويشارك في تجسيد برامج التنمية في الحقيقة هذه التصورات لا تختلف عن تلك التي كانت سائدة خلال الاحادية الحزبية، حيث ينظر إلى مختلف الجمعيات والتنظيمات المهنية كملحقات للحزب يستخدمها لتنفيذ برامج السلطة وتصوراتها.

تصر السلطة على أن المجتمع المدني لا يجب أن يمارس السياسة ولكنها في الآن نفسه تطالب منه أن يكون داعما لها، والسياسة في نظر السلطة هي دعم أو ممارسة نشاط سياسي معارض أو مخالف لتوجهاتها، أما دعمها فهو ليس سياسة بل واجب وطني[2].

---

[1] FAVOREU Louis et autres, *Droit constitutionnel*,12 ème éd., Dalloz,2009, p.,921.

[2] دريس نوري، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية ام خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مبادرة الإصلاح العربي، افريل 2023، ص 9

المبحث الثاني: المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية لتكريس الديمقراطية التشاركية.

عملت المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية خلال الفترة التي تلت الحراك الشعبي 22 فبراير 2019، على تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والمدنية، سواء من خلال التوعية بحقوقهم وواجباتهم أو من خلال تنظيم فعاليات وحوارات لتعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين. كما قامت بمراقبة الانتخابات والمشاركة في عمليات الرقابة لضمان نزاهتها وشفافيتها، مما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تعميق ممارسة الديمقراطية في الجزائر.

أقر المؤسس الدستوري في تعديل سنة 2020[1]، عدة آليات لتكريس الديمقراطية التشاركية والتي ظهرت في مجالين اثنين مجال المشاركة السياسية ومجال المشاركة الاجتماعية وتتجلى المشاركة السياسية في آليات مختلفة كالانتخاب والاستفتاء الأحزاب السياسية والمشاركة المحلية، أما المشاركة الاجتماعية فتتمثل في الجمعيات والنقابات، الإعلام، الاجتماع العمومي والتظاهر[2].

فقد جاء في الفقرة السابعة من الديباجة ما يلي: "إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية وهو متمسك بسادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني بما فيه الحالة الجزائرية، في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد"[3].

فمن خلال هذا النص يتضح لنا جليا أن اعتراف المؤسس الدستوري بدور المجتمع

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 20-443 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتضمن التعديل الدستوري مصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج ر ج ج، عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

[2] بن ناجي مديحة، مرجع سابق، ص 141

[3] تعديل الدستور لسنة 2020.

المدني في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية وقدرته على تحقيق العدالة لأول مرة مقارنة بالدساتير السابقة.

وقد كرس المؤسس الدستوري مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم على مستوى الجماعات المحلية في مواد شتى فالمادة 10 من التعديل الدستوري 2020 نصت على: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"[1]، هذا ما يعتبر تكريس لدور الجمعيات في بناء المجتمع، أما المادة 57 من نفس التعديل فنصت على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف ومضمون"[2]، كما نصت المادة 73 على أنه: "تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم الإبداعية، تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية، تحمي الدولة الشباب من الآفات الاجتماعية، يحدد القانون شروط تطبيق هذه المادة"[3]، باستقراء هذه المادة نجدها تشجع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية وتفعيل دور الشباب في إحاطة الدولة بكل الطاقات الشابة وتفعيلها.

وقد اقر المؤسس الدستوري من خلال دستور 2020 نظام اللامركزية وجعل من المجلس المنتخب مكانا لمشاركة المواطنين في صناعة القرارات، فالديمقراطية المحلية تستوجب ضرورة إدارة الشؤون المحلية بواسطة هيئات منتخبة تمثل المواطنين"[4]، هذا وقد نصت المادة 16 في الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري 2020 على: "... تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني"، وجاء في المادة 18 منه: "تقوم العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز"، أما المادة 19 من نفس التعديل فنصت على: "يمثل المجلس

---

[1] المادة 10 من دستور 2020، المرجع نفسه

[2] المادة 57 من دستور 2020

[3] المادة 73 من دستور 2020

[4] بن ناجي مديحة، مرجع سابق، ص 134

المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[1]، من خلال المواد السابقة الذكر نستنتج أن الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، عبارة عن آلية لتطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال مساهمة المواطنين في تسيير الشؤون العامة، وهذا ما يوطد العلاقة بين الإدارة والمواطن، عن طريق إشباع حاجاته في المشاركة في صنع القرار وتنفيذه.

تعتبر الجزائر من الدول السباقة التي بادرت بسن قواعد الوقاية من الفساد ومكافحته والحث على مشاركة المجتمع المدني[2]، حيث نصت المادة 15 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه: " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في سير الشؤون العمومية.
- اعتماد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني، والنظام العام وحياة القضاة.

ونصت المادة 11 من القانون رقم 06-01 على إن الشفافية الإدارية نتيجة الإعلام، لأنها تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الفساد في الإدارة العمومية كما نصبت المادة 20 من نفس القانون على انه من مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إعداد برنامج تسمح بتحسيس وتوعية المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد[3].

---

[1] المواد 16، 18، 19 من التعديل الدستوري 2020.

[2] ساوس خيرة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 3، العدد 1، سبتمبر 2019، ص 215

[3] المواد 11 و20 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد وسبل مكافحته.

المطلب الثاني: تفعيل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب.

أقدمت الدولة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 على تأكيد أهمية ومكانة المجتمع المدني في الحياة العامة من خلال إقرار مشاركته في رسم السياسة العامة للدولة، ولأجل توجيه هذا الدور الجديد تم استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني.

أولا: دسترة إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات العامة.

لقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2020، بتعديل تسمية المجلس الوطني الاجتماعي والبيئي بموجب المادة 209 منه فأصبح يسمى "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، تلبية لمطالب واقتراحات الجمعيات البيئية، وهو هيئة ضمن المؤسسات الاستشارية، كإطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبيئي، واعتباره كمستشار للحكومة[1]، كما يسعى المجلس إلى ترقية مشاركة المجتمع المدني في صياغة وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محليا ووطنيا وربطها بتطلعات واحتياجات المواطنين[2]، فأصبحت مساهمة المجتمع المدني في رسم السياسة العامة يحتل مكانة دستورية هامة.

وتظهر إرادة الدولة في تحديد تمثيل الفئات الاجتماعية في المجلس خلال المرسوم الرئاسي رقم 21-37 المحددة لتشكيلته[3]، إذ يتشكل إلى جانب تنظيمات أخرى، منهم 60 عضوا من المجتمع المدني، بعد أن كان عددهم 50 عضوا في السابق.

ويتضح من تعديل تشكيلة المجلس الجديدة من خلال المرسوم الرئاسي الصادر سنة 2021، أنه قد تم رفع عدد ممثلي المجتمع المدني بـ 10 أعضاء، وهذا تماشيا مع توجه السلطة الحالية نحو الاهتمام أكثر بالمجتمع المدني وإشراكه في المسائل الوطنية وتقوية دور

---

(1) المادة 240 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

(2) الفقرة 9 من المادة 3، المرجع نفسه.

(3) الفقرة 2 من المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 21-37، مرسوم رئاسي رقم 21-37، مؤرخ في 6 جانفي 2021، **يتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسيره**، ج ر، عدد 03، لسنة 2021.

ممثلي الإدارة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي وتقوية سلطة الإدارة في جميع المؤسسات التمثيلية.

فالمجتمع المدني ممثل في المجلس بـ 60 عضو (ربع أعضاء المجلس)، أي 60 رئيس أو ممثل لمختلف الجمعيات الوطنية، فمن حيث المبدأ يعتبر ذلك انفتاحا على فعاليات المجتمع المدني لأجل إشراكهم في مسائل التنمية الوطنية، لكن واقع الحركة الجمعوية في البلاد الموروث من المرحلة السابقة يعاني الكثير من العيوب، بسبب الممارسات السابقة والتي أنتجت الزبانية والانتهازية وشبكات الولاء وجعلت منه مجرد وعاء انتخابي عديم الفعالية، أما الجمعيات المستقلة، فتعاني التقييد والتهميش بسبب التخوف من نشاطها عادة ما تعرضت للإقصاء، وقد يصبح بذلك المجلس عرضة للتحول إلى مؤسسة سياسية، ويميع دوره ويبعده ذلك عن أداء دوره الفعلي في الاستشراف .

إلا أن نجاح مشاركة المجتمع المدني حسب المفكر بيرتاند بادي Bertand Badie في رسم السياسات العامة ووضعها يقتضي ضرورة التمييز بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص، وخوصصة individualisation العلاقات الاجتماعية، وأولوية التضامن الأفقي على الولاء العمودي، مستبعدا تكوين المجتمع المدني على الأطر التقليدية للعلاقات الاجتماعية الدينية والعرقية والعائلية، والذي يرتكز على المواطن كفرد فقط، كما هو الحال في الدول الصناعية الليبيرالية[1].

وأصبحت مشاركة المواطنين عن طريق المجتمع المدني في الحياة العامة ضرورة ملحة بعد فشل الأحزاب في تمثيلهم لأسباب متعددة، ويعتبر ذلك أمرا شرعيا، لأن المجتمع المدني مشكل من فئات ومواطنين يمثلهم، ومنهم يستمد شرعية تمثيلهم له ومن الأطر الديمقراطية المسيرة لهيئاته ومن استقلاليته ومن قواعده الشعبية[2].

تجسيدا للفقرة الأخيرة من المادة 16 من التعديل الدستوري على "تشجيع الدولة

(1) Planche Jeanne, op cit., p.41.

(2) Ibid, p 38.

الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني"، إذ أقدمت الدولة على مباشرة إصلاحات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني للمشاركة في الحياة العامة، والبداية كانت بمراجعة قانون الانتخابات[1]، الذي قدم تسهيلات كثيرة لتقديم ترشحات تحت غطاء القوائم الحرة، فبعد هيمنة الأحزاب السياسية وأصحاب المال الفاسد على تمثيل الشعب في كل من المجالس الشعبية والهيئة التشريعية، أصبح بإمكان المجتمع المدني الترشح للمشاركة في عضوية المجالس البلدية والولائية وكذلك في تسييرها، وتمثيله في المؤسسة التشريعية ضمن القوائم المستقلة، وتقديم المساعدة في تمويل حملة المترشحين الشباب.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية إلى اكتساح كبير لرؤساء وأعضاء الجمعيات لهذه المجالس، وهو ما أعتبر تطورا في دور ومكانة المجتمع المدني لدى الدولة، فبعد أن كانت الأحزاب تسعى إلى احتواء الجمعيات، أصبحت هذه الأخيرة تنافس الأحزاب في تمثيل الشعب والمجتمع، وتقدم للديمقراطية التشاركية على حساب الديمقراطية التمثيلية التقليدية التي هيمنت عليها الأحزاب وحادت عن دورها التمثيلي.

ثانيا: استحداث ودسترة المرصد الوطني للمجتمع المدني.

زيادة على توسيع تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وصلاحياته، نصت المادة 213 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على استحداث هيئة استشارية جديدة لدى رئيس الجمهورية، والمتمثلة في "المرصد الوطني للمجتمع المدني"، حيث نصت الفقرة الثانية منه "يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني"، ومن ضمن أهداف المرصد" يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية"[2].

---

[1] أحكام الأمر رقم 21- 01 المؤرخ في 10 مارس 2021، **يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات**، ج. ر عدد 17 لسنة 2021

[2] موزاوي علي، مرجع سابق، ص 277

ويظهر من ذلك أن المجتمع المدني الذي ترغب فيه الدولة هو كل التنظيمات ذات البعد الوطني، والتي تحترم المبادئ الديمقراطية، وتسعي لتجسيد المواطنة، وتلك التي تشارك الدولة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويفهم من ذلك أن العضوية داخل المرصد يتم على أساس توفر هذه الخصائص في طابع هذه الجمعيات وفي أعضائها، أي تريد تجسيد فكرة المجتمع المدني المثالي غير مسيس (Société civile apolitique) ومستقل وبعيد عن أي أيديولوجية، والذي يفرض إقصاء كل الحركات المطلبية (mouvements revendicatifs)[1].

ولأجل تفعيله صدر المرسوم الرئاسي رقم 21-139 في 12 أفريل 2021 والمتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ونصت المادة 4 منه على مهامه ومن بينها "إبداء التوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها.... وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية.

وتوسعت المهام المسندة للمرصد لتشمل أيضا "إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه"، مما يعزز الدور الاستشاري للمجتمع المدني.

ثالثا: المجلس الأعلى للشباب.

المجلس الأعلى للشباب هو هيئة استشاريّة لدى رئيس الجمهورية، يتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يُقدّم المجلس آراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلّقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، ويساهم في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب، كما يشارك في تصميم المخطط الوطني للشباب وكذا السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأجهزة العمومية المتعلقة بالشباب، وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة والسياسية مع إشراكهم في التنمية في شتى أبعادها[2].

---

[1] Planche Jeanne, op.cit., p 29

[2] الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشباب: (2024/04/21) https://csj.gov.dz/about-council

يمثل المجلس الأعلى للشباب نموذج التشجيع في نفس الوقت، فعلى الجانب التشاركي، يعمل المجلس على تمثيل مصالح واحتياجات الشباب والاستماع إلى آرائهم ومطالبهم وكذلك تقديم آراء وتوصيات واقتراحات حول كل ما يتعلق بالشباب، وهذا طبقا للمادة 215 من التعديل الدستوري لسنة 2020[1]، وهي نفس الاختصاصات المكرسة بموجب دستور 2016، أما على الجانب التشجيعي، بناء على أحكام المرسوم الرئاسي 416/21 فإن المجلس الأعلى للشباب يعمل على تحفيز الشباب للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والمجتمعية والثقافية والاقتصادية، كما يعمل المجلس على تشجيع الشباب على العمل بشكل مستقل وتطوير مشاريعهم الخاصة، وتحفيزهم لتولي المسؤولية والمشاركة في صنع القرارات[2].

يتشارك المجلس الأعلى للشباب مع العديد من المؤسسات والهيئات والإدارات العمومية التي تكون لها عالقة بالشباب في تصميم ومتابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب، والذي تقدر مدته بـ 04 سنوات (2020-2024)، يتضمن كل ما له علاقة بتطوير مهارات الشباب وتعزيز قدرات هم في شتى المجالات، ويهدف إلى وضع سياسة حكومية موحدة خاصة بالشباب تتولاها جميع القطاعات الوزارية مشتركة مكلفة بإعداد هذا المخطط، وذلك بعد جملة من الاجتماعات واللقاءات التشاورية مع المنظمات والجمعيات الشبانية التي ساعدت على إنشاء هذا المشروع[3].

يساهم المجلس كذلك في ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعزيز قدراتهم لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية، حيث يعتبر التعديل الدستوري لسنة 2020 الإطار المرجعي لهذه المبادئ التي تم دسترتها لأول مرة في أسمى وثيقة دستورية

[1] المادة 215 من التعديل الدستوري لسنة 2020 المتضمنة أعمال مجلس الشباب ومهامه، ص 45

[2] المادة 07 من المرسوم الرئاسي 416/21، ص 06

[3] المادة 13 من نفس المرسوم الرئاسي 416/21، ص 07

في الدولة[1].

يتجلى دور المجلس الأعلى للشباب في هذا الإطار في لعب دور الجهاز المساعد والمرافق للفئات الشبانية خاصة في المجال السياسي، وذلك بالمساهمة عن طريق تنظيم الندوات واللقاءات، وتفعيل عمل اللجان في تجسيد كل المبادئ الدستورية التي تهدف إلى تفعيل دور الشباب ومرافقته.

يعتبر المجلس الأعلى للشباب الهيئة الدستورية المكلفة بالمساهمة في تنمية الحركة الجمعوية الشبانية وتعزيز قدراتها، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى المهتمة بشؤون الشباب، حيث يتولى المجلس من خلال لجنة المواطنة والتطوع والحياة الجمعوية ومشاركة الشباب في الحياة العامة، تنمية الحركة الجمعوية عن طريق عمل هذه اللجنة (أعمال، تقارير، آراء، وتوصيات)[2].

بين أحكام القانون 05/20 المتعلق بمكافحة خطاب الكراهية والتمييز أن المجلس الأعلى للشباب يشارك في الوقاية منها، وذلك عن طريق تقديم الآراء والتوصيات حول أي مسألة تتعلق بالتمييز وخطاب الكراهية وتحديد مقاييس وطرق الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية وكذلك تطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان، وأيضا وضع البرامج التحسيسية وتنشيط وتنسيق عمليات التوعية بمخاطر التمييز وخطاب الكراهية وأثرهما على المجتمع عامة والشباب خاصة، كما يقدم أي اقتراح من شأنه تبسيط وتحسين المنظومة القانونية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية[3].

إضافة إلى الدور التشاركي للمجلس الأعلى للشباب، فقد أسندت له مهمة تشجيع روح المواطنة والتطوع والتزام الشباب اتجاه المجتمع، فهو يعد المؤسسة التي تغذي الشباب

---

[1] محمد بلعسل، عبد العزيز زايدي، دور اخلاقة العمل السياسي على التنمية الوطنية في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص 157

[2] بالة عبد العالي، شرح قانون الانتخابات 2021، دار النشر الجامعي الجديد، طبعة 01، 2021، ص 996

[3] القانون رقم 20/05، مؤرخ في 28 أفريل 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، ج ر، عدد 25

وتغرس فيهم روح المواطنة والمساهمة في بناء مجتمع راقي ويكون فيه دور الشباب مهما في ظل تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية في أوساط الشباب، كالهجرة الغير شرعية و تعاطي المخدرات..[1].

بناء على أحكام المرسوم الرئاسي 416/21 يعتبر المجلس الأعلى للشباب الهيئة الدستورية المكلفة بتشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية وإشراكهم في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما يساهم في بناء مؤسسات الدولة من خلال التدرج في المسؤوليات وتقلد المهام سواء داخل المؤسسات والهيئات العمومية الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، وفق ما تقتضيه مصلحة المواطن والشباب على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في سبيل تكريس الديمقراطية التشاركية.

يواجه المجتمع المدني العديد من الصعوبات التي تعيق تجسيده الفعلي وتحول دون تحقيق الأهداف والتي منها[2]:

- انخفاض المستوى الفكري والوعي السياسي لدى المواطنين يعد من بين المشاكل الحساسة التي تحول دون تكريس الديمقراطية التشاركية.
- انكماش روح المبادرة لدى المجتمع المدني واعتماده على الدولة في كل شيء..
- إفراط الإدارة في استعمال مبدأ السرية وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات.
- صعوبة الولوج إلى الإدارة المحلية والوصول إلى المسؤولين والمعلومة ضعف المشاركة لدى المواطن ومنظمات المجتمع المدني عدم إتباع بآراء واقتراحات الأفراد بمحمل الجدية.

---

[1] ليندة شنافي، أسباب العنف لدى الشباب، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 26، جوان 2012، ص 224

[2] السعيد جقيدل، سليمان شلباك، المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالإدارة المحلية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2023، ص 772

- إهمال دور المواطن في مجتمعه بحيث توجد مناطق غنية بالكفاءات البشرية لكنها لا تستغل في المشاركة في برامج التنمية المحلية.
- ضعف تأطير المجتمع المدني من خلال الجمعيات والنقابات وغيرها.
- نقص فعالية التواصل السلبي بين المجتمع المدني والمجالس المنتخبة.
- استبعاد الفئات المهمشة من المواطنين
- ضعف التنشئة والثقافة والسياسية للأفراد.
- ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي.
- ضعف الأحزاب السياسية.
- ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين.
- سوء توظيف الديمقراطية التشاركية.

والملاحظ في الجزائر هو تبعية جزء كبير منهل السلطة والإدارة بسبب غياب الاستقلالية المالية والتبعية للمجتمع السياسي، مما يعيق تمثيله الجيد للمواطنين من جهة، ويضيق نشاطه من جهة أخرى الأمر الذي سينعكس سلبا على دوره في الشأن المحلي، ويفقد المواطن ثقته بالمؤسسات والإدارات المحلية خاصة وأن ثقة المواطنين في الإدارة متغير هام لتحقيق الهدف من الديمقراطية التشاركية[1].

[1] السعيد جقيدل، سليمان شلباك، نفس المرجع، ص 773

خلاصة الفصل:

خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، شهدت الجزائر جهودًا متعددة لتعزيز الديمقراطية التشاركية ومن بين هذه الجهود كان إصدار دستور جديد في عام 2020، الذي شمل تعزيز حقوق المواطنين وتعزيز دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وهو ما ساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية في البلاد

ومن بين الجهات التي لعبت دورا بارزا في هذا السياق، يمكن ذكر المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب. عمل المرصد على مراقبة أداء المؤسسات ومراقبة الفساد بينما سعى المجلس الأعلى للشباب إلى تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية وتشجيع مشاركتهم في صنع القرارات، وهو ما ساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

خاتمة

منذ عام 2019، شهدت الجزائر تحولًا تاريخيًا يتجسد في حراك شعبي ملموس، حيث خرجت المجتمعات للمطالبة بالتغيير وإرساء أسس ديمقراطية تشاركية حقيقية. برز دور المجتمع المدني بشكل بارز خلال هذه الفترة، حيث شارك بنشاط في تشكيل الرأي العام والدعوة إلى الإصلاحات الديمقراطية.

في هذا السياق، أسهم دستور عام 2020 بشكل كبير في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر، حيث جاء متسقًا مع مطالب المجتمع المدني بتوسيع مساحة المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية. وقدم الدستور مجموعة من الضمانات والحقوق التي تعزز دور المواطن في العملية الديمقراطية وتعزز مفهوم الحكم الراشد.

من جانبه، لعب المرصد الوطني للديمقراطية التشاركية دورًا حيويًا في رصد وتقييم التطورات السياسية والاجتماعية في الجزائر خلال هذه الفترة، وتقديم التوصيات والمقترحات لتعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

بالإضافة إلى ذلك، نشهد دور المجلس الأعلى للشباب في تمثيل وتعزيز مطالب الشباب وتشجيع مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يعزز دورهم كعنصر أساسي في تحقيق الديمقراطية التشاركية.

في الختام، تعتبر الإصلاحات الدستورية التي جرت في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2023 خطوة إيجابية نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية، ومع مواصلة الجهود المشتركة بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية، يمكن تحقيق مزيد من التقدم نحو بناء مجتمع ديمقراطي تشاركي يحقق طموحات الشعب الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

- تطوير برامج تثقيفية وتوعوية مستمرة لتوعية المواطنين بأهمية مشاركتهم في العملية الديمقراطية.
- إنشاء آليات فعّالة لجمع آراء ومقترحات المواطنين ومعالجتها بشكل شفاف

ومسؤول.

- تشجيع ودعم المبادرات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية.
- توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين الحكوميين والسياسيين حول مبادئ وأساليب الديمقراطية التشاركية.
- تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي والقطاع الخاص لتعزيز المشاركة المدنية والشعبية في صنع القرارات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية:

1. الفقرة 11 من ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر، عدد 82، لسنة 2020 .
2. الفقرة 2 من المادة
3. مرسوم رئاسي رقم 20-443 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتضمن التعديل الدستوري مصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج ر ج ج، عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020 .
4. المواد 11 و20 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد وسبل مكافحته.

ثانيا: الكتب:

1. أحمد زكي، مصطلحات العلوم الاجتماعية –إنجليزي فرنسي عربي، دون طبعة، مكتبة لبنان، دون سنة نشر.
2. أحمد سيد أحمد محمد، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
3. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
4. أحمد عطية، القاموس السياسي، أحمد عطية الله، ط 3، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1968م.
5. أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني ، ترجمة: حيدر حب الله، دار الهادي للنشر والتوزيع، لبنان، 2001.
6. اسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
7. بالة عبد العالي، شرح قانون الانتخابات 2021، ط 1، دار النشر الجامعي الجديد، 2021.
8. البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1997.

9. بن حسن الديب حانم، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات الديمقراطية، الدولة الاسلامية، الدولة المدنية، العلمانية، الليبرالية، ط 1، مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
10. توريري، علي& إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، مركز ابن خلدون، الجزائر، 1995.
11. حسام شحادة، المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية 6، ط 1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، سوريا، 2015.
12. سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدساتير (ج 1)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
13. سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن ،2010.
14. عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب – التجربة الجزائرية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016.
15. عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم، عنابة، 2007
16. عزمي بشارة ، المجتمع المدني. دراسة نقدية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
17. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998.
18. علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، دار المحروسة، القاهرة، 2004.
19. عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
20. محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
21. محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، بدون طبيعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1969.

22. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.
23. نبيل دريس، الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن ،2017.

ثالثا: المذكرات والأطاريح الجامعية:

1. أحسن رابحي، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، 2005-2006.
2. أمير سراج، الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019
3. حريزي زكريا، مشاركة للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010-2011
4. حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016-2017.
5. سامية سمري، تطبيق مفهوم الديمقراطية في الدول المغاربية الجزائر – المغرب – تونس، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2011-2012.
6. سي محمد بن زرقة، آليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.
7. عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011
8. محمد ، القطاطشة، الدور الرقابي لتنظيمات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

9. نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010.

رابعا: المقالات والدراسات:

1. دريس نوري، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية ام خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مبادرة الإصلاح العربي، افريل 2023.
2. سامي الوافي، النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 9، العدد 15، 2017
3. ساوس خيرة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 3، العدد 1، سبتمبر 2019.
4. السعيد جقيدل، سليمان شلباك، المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالإدارة المحلية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2023
5. سليمة مسراتي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين، مجلة صوت القانون، السياسي مخبر نظام الحالة المدنية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد، أكتوبر 2018.
6. عبد المجيد برابح، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، الجزائر، العدد 01، افريل 2011.
7. عز الدين عيساوي، الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد 12، العدد 5، 2015.
8. غنية، شليغم، المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة ورقلة، العدد 8، جانفي 2016.
9. فهيمة بلحمزي، المجتمع المدني وحقوق الانسان، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جامعة مستغانم، جانفي 2016
10. قتال جمال، شوقي نذير، الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019.

11. كريمة لهواري، الديمقراطية التشاركية مقاربة تطرية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، الصادرة بالعدد رقم 13، ص17.
12. ليندة شنافي، أسباب العنف لدى الشباب، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 26، جوان 2012.
13. محمد البرج، النظام القانوني للاستفتاء في الجزائر مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مخبر القانون الخاص المقارن، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06، العدد 02، 2020،
14. محمد العفاني وعبد العزيز بن طرمول، الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2019.
15. محمد بلعسل، عبد العزيز زايدي، دور اخلقة العمل السياسي على التنمية الوطنية في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021.
16. مديحة بن ناجي، مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 8، العدد 1، ماي 2022
17. موزاوي علي، تحول المجتمع المدني: من أداء رقابة وتعبئة الجماهير نحور الدور التشاركي، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، 2023.
18. نجيب جيري، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد (الجماعة الترابية الجهوية المتقدمة، ورهان الحكامة الجيدة)، العدد 29/30، المغرب، 2004.

خامسا: المداخلات:

1. جميل هلال ، حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني، مؤسّسة هينرخ بل ، بيروت 2004/10/01
2. مشري مرسي، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية التفعيل، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف، 20 أوت 2005.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. محمد ياسين الهلالي، فاعلية المجتمع المدني في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة في الجزائر– نموذجا–، مقال إلكتروني، 2018، متوفر على: https://mqqal.com (تاريخ الاطلاع: 23/02/2024، 18:00)

2. الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشباب(21/04/2024) : https://csj.gov.dz/about-council

المراجع باللغة الفرنسية:

1. FAVOREU Louis et autres, Droit constitutionnel,12 ème éd., Dalloz,2009,
2. Planche Jeanne, Société civile: un acteur historique de la gouvernance, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2007,

المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية. 6

تمهيد: 7

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني. 8

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المجتمع المدني. 8

الفرع الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني. 8

الفرع الثاني: تعريف المجتمع المدني..... 13

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع المدني:..... 15

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني ووظائفه. 18

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية. 21

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية. 21

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية وأهميتها وأهدافها: 22

المطلب الثالث: خصائص وركائز الديمقراطية التشاركية:..... 25

خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية في الجزائر 2019-2023..... 30

تمهيد. 31

لمبحث الأول: واقع الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر (2019-2023)..... 31

المطلب الأول: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر. 31

المطلب الثاني: واقع المجتمع المدني بعد حراك 22 فيفري..... 41

المبحث الثاني: المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية لتكريس الديمقراطية التشاركية. 46

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تعميق ممارسة الديمقراطية في الجزائر..... 46

المطلب الثاني: تفعيل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب..... 49

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في سبيل تكريس الديمقراطية التشاركية... 55
خلاصة الفصل: 57
خاتمة..... 58
قائمة المصادر والمراجع..... 61

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين عامي 2019 و2023، في سياق الحراك الشعبي والإصلاحات السياسية .شهدت الجزائر تحولات كبيرة تميزت بنشاط المجتمع المدني وتبني دستور 2020 الذي عزز المشاركة الشعبية في صنع القرارات .يتناول البحث تأثير هذا الدستور في ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال ضمان الحقوق والحريات المدنية.

كما تستعرض الدراسة دور المرصد الوطني للديمقراطية التشاركية في رصد السياسات وتعزيز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى دور المجلس الأعلى للشباب في تشجيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية. يُظهر البحث أن هذه المؤسسات ساهمت في زيادة الوعي السياسي وتفعيل دور المواطنين في العملية الديمقراطية.

تستخلص الدراسة أن الإصلاحات الدستورية خلال هذه الفترة وضعت أسسًا قوية لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية، المجتمع المدني.

Abstract:

This study aims to analyze the role of civil society in promoting participatory democracy in Algeria between 2019 and 2023, in the context of popular protests and political reforms. Algeria has experienced significant transformations characterized by active civil society engagement and the adoption of the 2020 Constitution, which enhanced public participation in decision-making. The research examines the impact of this constitution in establishing principles of participatory democracy by guaranteeing civil rights and freedoms.

The study also reviews the role of the National Observatory for Participatory Democracy in monitoring policies and enhancing transparency and accountability, as well as the role of the Higher Council for Youth in encouraging youth participation in political and social life. The research demonstrates that these institutions have contributed to increasing political awareness and activating the role of citizens in the democratic process.

The study concludes that the constitutional reforms during this period have laid a strong foundation for enhancing participatory democracy.

Keywords: democracy, participatory democracy, civil society.